ثلاثة قطاعات، بعد مرور ثلاث سنوات: التقدم والفجوات في مكافحة العمل الجبري أبريل 2019[1]

المخلص التنفيذي

لا تزال انتهاكات حقوق العمال مستمرة وقائمة حتى اليوم في سلاسل الإمداد والتوريد في الشركات. في المقالات التي سبق نشرها كتابة هذا التقرير، أفصح العمال عن تعرضهم عن قائمة عريضة من الانتهاكات وصور الاستغلال من بينها الإجبار على دفع آلاف الدولارات مقابل الحصول على وظيفة أو عمل في مصنع ما، وخدعاهم بوعود كاذبة تقطعها توهمهم بها وكالات التوظيف فتغرهم بأضعاف الأجر الحقيقي في وظائف يتراوح عدد ساعات العمل الإضافي فيها بين 12-24 ساعة أسبوعياً، مقابل أجر بالكاد يكفي نفقات المعيشة، إلى جانب مصادرة جوازات السفر والاضطرار لدفع رسوم العودة إلى بلدانهم.[2] ويقدر عدد ضحايا العمل الجبري 14.9 مليون فرد حول العالم، 16 مليون منهم يتم استغلالهم في القطاع الخاص.[3]

قامت KnowTheChain في عام 2016 بتقييم 60 شركة يعملن في ثلاثة من أعلى القطاعات مخاطرة وهم – تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) والأغذية والمشروبات والملابس والأحذية من حيث الجهود المبذولة في التصدي لممارسات العمل الجبري في سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بهم. وفي عام 2018 قمنا بمضاعفة هذه المجهودات فشملت التقييمات 119 شركة.[4] وتؤمن منظمتنا بأن دورها هو توفير معايير تقييمية لممارسات الشركة مستندة على الأدلة، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً للشركات

---

[1]تشمل هذه الدراسة مقتطف من التقرير المذكور أعلاه. يمكنك تحميل التقرير باللغة الإنجليزية بالضغط هنا.

[2]صحيفة الغارديان (9 ديسمبر 2018)، "قفازات نظام التأمين الصحي الوطني صُنعت في مصانع ماليزية بأيادي أسيرة العمل الجبري." تاريخ القراءة 1 فبراير 2019. نفت الشركات المذكورة أية اتهامات موجهة إليها. صحيفة التليغراف (تاريخ 23 يناير 2019)، بقلم نيكولا سميث. "كشف المستور: موردو الواقيات الذكرية لنظام التأمين الصحي الوطني والأسواق التجارية متهمة بظروف عمل "مشينة" لعمالها." تاريخ القراءة 1 فبراير، 2019.

[2]منظمة العمل الدولي (ILO)، "العمل الجبري والرق في العصر الحديث والإتجار بالبشر." تاريخ القراءة 22 يناير 2019.

[3]شملت المعايير المرجعية KnowTheChain عام 2018 تقييمات لحوالي 121 شركة، ولكن تم تقييم 119 شركة فقط وفقاً لمعيارين مرجعيين مختلفي القطاعات مثل أمازون ووال مارت. ولتحديد متوسط العلامات عبر مختلف القطاعات بغرض تقديم هذا التقرير، استخدمنا متوسط مجموعتي العلامات لهاتين الشركتين. وعد حساب متوسط العلامات، استخدمنا قطاع واحد أو شملنا الشركة مرتين، مع العلم بأن متوسط العلامات بشكل كبير كان واحداً مع اختلاف طفيف. انظر الملحق الثاني لمعرفة متوسط علامات شركتي أمازون ووال مارت، بالإضافة إلى متوسط علامات كل قطاع.

والمستثمرين يساعدهم على تحسين السياسات والإجراءات المطلوبة للتصدي لمخاطر العمل الجبري في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. ويمثل هذا التقرير فرصة عظيمة لتحقيق الهدفين معاً.

ويقدم هذا التقرير نتائج المعايير المرجعية التي حصلت عليها KnowTheChain حول مدى التقدم المحرز في مجهودات الشركات لمكافحة العمل الجبري في القطاعات مرتفعة المخاطر (القسم الثاني) والثغرات الأكثر خطورة في الإجراءات القائمة والمستمرة حتى في سلاسل إمداد الشركات المطبقة لممارسات عمالة أكثر تقدماً وتطوراً (القسم الثالث). أما القسم الرابع من هذا التقرير فيعرض توصيات للشركات في أي قطاع وأية مرحلة من مراحل تطوير سياسات وعمليات التصدي لمخاطر العمل الجبري. كما يأتيكم هذا التقرير مرفقاً بأداة من أدوات جدول البيانات (إكسيل) في الملحق الأول لتوضيح كيفية البدء في التصدي لمخاطر العمل الجبري وطرق البناء على الممارسات الموجودة بالفعل، كما يقدم هذا الملحق أمثلة رائعة حول للممارسات السليمة من القطاعات الثلاثة. ويطالب القسم الخامس كافة المستثمرين في باتخاذ خطوات فعالة وطرح أسئلة هامة حول المشاركة مع الشركات المستثمر فيها. علاوة على هذا، يمكن أن يقوم المستثمرون باستخدام الملحق الثاني في معرفة معلومات أكثر حول نتائج المعايير المرجعية (متضمنة أهم النقاط المشتركة والحرجة في التوظيف وأقوال وشهادات العمال) في الشركات التي قمنا بتقييمها والبالغ عددهم 119 شركة والملحق الأول لإرشاد الشركات المستثمر فيها إلى أمثلة الممارسات الجيدة التي تطبقها قريناتها من الشركات الأخرى.

متوسط مجموع علامات 119 شركة، قيمة شديدة الانخفاض، هو 100/33.

في نفس الوقت من الأمور المحفزة أن أغلبية الشركات التي تم استخدماها كمعيار مرجعي في عامي 2016 و2018 أظهرت تحسناً كبيراً في هذه الفترة وجاءت هذه التحسينات من شركات من مختلف الأقاليم والقطاعات. أوضح متوسط مجموع علاماتهم أنه للأسف لازالوا جميعاً في المراحل الأولى ولا يزال أمامهم طريق طويل للتحسين والتطوير.

وبعد أن قامت ~~منظمة الشفافية العالمية (~~KnowTheChain~~)~~ بتجميع بيانات المعايير المرجعية لعامي 2016 و2018 لمقارنة ممارسات الشركات عبر مختلف القطاعات الصناعية وبمرور الوقت. تمكنت من خلال هذه البيانات من تحديد الجوانب التي تم إحراز تقدم فيها ولكن لاتزال ممارسات الشركات غير فعالة في التصدي للعمل الجبري على النحو المطلوب:

- **لا تقوم الشركات باتخاذ إجراءات حقيقية للتصدي لممارسات التوظيف الاستغلالية بالشكل الكافي.** حيث قام أقل من نصف عدد الشركات المقيمة وهم 119 شركة (41%) بمنع إلزام العامل بدفع رسوم مقابل التوظيف، ولكن لم يفصح

إلا نسبة أقل من 10% منهم عن دليل يؤكد إعادة تسديد أية مبالغ متعلقة برسوم التوظيف إلى العاملين في سلاسل الإمداد والتوريد. غياب الإجراءات والخطوات التنفيذية هذا يعتبر مثير للفزع نظراً لتعرض أكثر من نصف العاملين (51%) في ظروف العمل الجبري في القطاع الخاص للاسترقاق على أساس الدين (بمعنى أنهم يجبرون على العمل مقابل تسديد الدين والذي عادة ما تكون رسوم التوظيف الباهظة للغاية هي السبب في تراكمه).[5]

- **تظهر الشركات مجهوداً محدوداً في دعم وتمكين عمال سلاسل الإمداد والتوريد لممارسة حقوقهم**. أفصحت فقط 13% من الشركات عن مشاركتها وانخراطها مع النقابات العمالية العالمية أو المحلية منها لدعم حرية تكوين الجمعيات والنقابات في سلاسل الإمداد والتوريد. وبالمثل، اتخذت 19% فقط من الشركات خطوات هامة لضمان تفعيل آليات الشكوى المتاحة للعمال في سلاسل الإمداد والتوريد التابعة لهم.
- **يحصل المشترون على علامات أعلى من الموردين**[6]، على الرغم من مطالبة أغلب المشترين لمورديهم باتباع نفس المعايير ونقلها للمستوى التالي من سلسلة الإمداد والتوريد. إلا أن بيانات المعايير المرجعية والنقاشات مع ممثلي الشركة أظهرت أنه بغرض التصدي للمخاطر في المستوى الثاني من سلاسل الإمداد والتوريد عادة ما يقومون بمراقبة هؤلاء الموردين مباشرة ويطلبون من موردي المستوى الأولى بالتعاون مع موردين ثبتت أهليتهم من قبل في المستوى الثاني من سلسلة الإمداد، بدلاً من ترك الأمر في يد موردي المستوى الأول.
- **حصدت الشركات التي يتواجد مقرها الرئيسي في آسيا على علامات أقل من تلك المتواجدة في أوروبا وأمريكا الشمالية** في مختلف القطاعات والجوانب. على الرغم من وجود أكثر من 64% من العمال الواقعين تحت خطر العمل الجبري في آسيا وإقليم المحيط الهادئ وتمركز معظم الإنتاج العالمي هناك، خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والملابس، إلا أن هذه المركزية في الإنتاج والمخاطر ليست معكوسة في إجراءات الحيطة الواجبة والخطوات الوقائية.

[5]منظمة العمل الدولية 2017، "التقديرات العالمية للرق في العصر الحديث: العمل والزواج الجبريين،" ص. 10-11.
[6]بغرض القيام بهذا التقرير، أي شركة تم استخدمها كمعيار مرجعي تقوم بالشراء من شركة أخرى أو أكثر تمت معايرتها أيضاً تعتبر شركة مشتري، وأية شركة توريد تم معايرتها هي شركة تقوم بالتوريد لشركة او أكثر وتعتبر موردة. لاحظ أن بعض الشركات تكون مشتري مورد في نفس الوقت. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة القسم الثالث.